رؤى مقترحة من أجل تطوير الأهوار (3)

نعيم عبد مهلهل
بغداد

تلك مهمة حضارية شاقة ، تحتاج إلى جهد عالمي ووطني محسوب وفق رؤى دراسات تخضع لقراءة روح المكان مضروبا في المؤثر التاريخي وآثار ما ترك هذا المؤثر حيث نحتاج إلى :

1ـ أن نؤرشف كل ما دون عن المكان عبر الحقب التاريخية وحتى ساعة صفر السقوط من خلال تأسيس مركز وطني ــ عالمي من ذوي كل الاختصاصات التي تعتني بالمكان ومن شتى التشكيلات وبمفاصل وشعب متعددة مهمتها أجراء كشوفات ومسوحات ودراسات تهتم بالمكان وإعادته إلى أزمنته التي جبل عليها طبيعيا منذ العهود العراقية الأولى وتنشيط عمل المكتبة المدرسية التي تحوي كتبا تهم هذا العالم ليدرك ابناء الاهوار في المدارس القيمة العلمية والوطنية والمهمة التي تقع على عاتقهم في المستقبل في تطوير ديارهم ومدنهم وقراهم.

2 ـ تشكيل لجنة رئاسية من ممثلي وزارات التربية والصحة والكهرباء والبلدية للمتابعة لأحياء المكان وتنفيذ ما يرغب بإنجازه المركز الوطني لأحياء الأهوار يكون تابعا لوزارة الموارد المائية .

3 ـ دعوة الشركات العالمية المعمارية لإنشاء قرى نموذجية من ذات المواد الأولية التي تبنى فيها بيوت عرب الأهوار والمدارس والمرافق الخدمية الاخرى وجعلها مكانا لمحميات طبيعية ونموذجا لتصميم الدولة على رفع الحيف عن المكان .

4 ـ اختيار أماكن خاصة للترويح السياحي حيث بالمكان تحويل بعض المدن الواقعة وسط الأهوار ومنها مدينة (الجبايش) التابعة إلى لواء الناصرية إلى ما يشبه فينيسيا الإيطالية مع فرق أن طبيعة الأهوار أكثر اقترابا للحس السياحي الطبيعي المفتوح لأنها بعيدة عن مخلفات التلوث الحضاري والصناعي مما في فينيسيا الأوربية .

5 ـ إقامة معاهد وطنية تابعة لوزارت التربية والتعليم العالم والصحة والبيئة ـ لدراسة الأحياء المائية وهجراتها كالطيور لغرض جعل المكان صالحا لإيواء فكرة السلام والمحبة حين تتابع هجرات الطيور من البلطيق والصين وأوربا الشمالية لتحط وتعيش فصل الدفء في هذه المناطق الهادئة .

6 ـ تأسيس جامعة تخصصية بالموروث الأهواري وخصائص المكان يكون على عاتقها تخريج أجيال تديم الحياة بطبيعتها ومراكزها العلمية ويتم تشكيلها تعاونا بين الوزارات المعنية

7 ـ إنشاء متحف الأهوار في أكثر من مكان ليديم التواصل السياحي مع ذاكرة الزائر وموجودات المتحف موجودة في المتاحف العراقية والعالمية وما تحتفظ به بيوتات أهل الأهوار .

8 ـ تأسيس معهد خاص يطلق عليه (معهد تطوير وتحسين زراعة الرز في مناطق الأهوار) حيث بامكان الدولة أن تجعل مناطق الأهوار سلة غذاء كافية للعراق من أنتاج الرز وتنتفي الحاجة إلى استيراده وذلك لتوفر المياه والأرض الصالحة .

9 ـ وقد نذهب إلى منفعة وطنية كاملة حين نخصص للمكان وزارة مسماة باسمه (وزارة إحياء وتطوير الأهوار) يكون على عاتقها تنفيذ ومتابعة كل ما ذكر في أعلاه وان يكون مركزها خارج العاصمة أي في المنطقة ذاتها ولها علاقات دائمة مع الوزارات الساندة .

10 ـ الدعوة إلى إعلان يوم أممي لأحياء الأهوار وإقامة مهرجان ثقافي فني وعلمي على هامش هذا اليوم الذي يستمر لأسبوع أسوة بالمهرجانات العالمية التي ترتبط بذاكرة المدن والأمكنة الحضارية كجرش وبعلبك والكابيتول وبابل وصلالة والفحيص لاسيما إن اغلب مناطق الأهوار كانت مهدا لسلالات حضارية عريقة كسلالات السومرية التي تتجاوز أمكنتها الثرية في المكان بأكثر من 300 موقع اثري أكثرها لم يتم الكشف عنه بعد .

حاليا هذه المقترحات قد تاخذ في بعض مفاصلها شكل أمنية لحلم ولكن تحقيقها ممكنا حين نضع النية والإصرار في أوراق مشاريعنا وطواقمها لاسيما إن مناطق الأهوار العراقية تنعم باستقرار امني وهي بجميع تشيكلاتها السكانية والبيئة مهياة تماما لتقبل وتنفيذ أي مفردات من مفردات أفكارنا إذا جاز لنا أن نعتقد إن أموالا طائلة مرصودة من الخزينة العراقية والدول المناحة وخزينة الائتلاف في زمن برايمر كما في الخبر التالي لنقرا من خلاله مستويات الصرف على المكان لجل تطويره وانتشاله من حالة البؤس وربما هذه الصورة في هذا العالم تدفعنا لتطوير الخدمات التربوية والصحية والخدمية :

((إضافة إلى ذلك وفي تحول مثير فقد استفادت مناطق الاهوار بشكل كبير بعد التحرير وظهرت عليها علامات أمل جديد في استعادة أهميتها مرة أخرى وزارة الموارد المائية هنا مثالا لتلك الفوائد وبالارقام ادناه :

1ـ حوالي 30 – 40٪ من المساحات الأصلية من الاهوار غمرت بالمياه منذ التحرير في نيسان 2003.

2ـ عاد الآلاف من سكان الاهوار المبعدين إلى مناطقهم ليبدأوا حياتهم مرة أخرى.

3ـ ازدادت الأنشطة الاقتصادية في مناطق الاهوار والتي تشمل صيد السمك وحياكة البسط وتربية الجاموس والزراعة.

4ـ تحسن الظروف البيئية والتي شملت عودة معظم أنواع الطيور واعتدال درجات الحرارة وتحسن نوعية الهواء.

يتبع

الإنتخابات وحظوظ القوى المشاركة فيها

استطلاع

احمد جبار غرب
دوسلدورف

الانتخابات على الابواب والترويج الانتخابي بدأ في الشروع للإعلان عن المرشحين للدورة المقبلة في اغلب المحافظات وأمامنا مفترق طرق سياسي للتحول والبناء بعد مضي اكثر من 14عاما عجافاً عاشها العراقيون بجميع اطيافهم مابين احتلال وتدمير وقتل واحتراب ورغم ان هناك بوادر بسيطة للتحول والبناء وان كان بشكل خجول لإثبات ان النية واضحة للبناء وإعادة العراق لمكانته الحضارية وهنا نتساءل في ظل تلك المنافسة بين الاحزاب التي اخفقت في عملية البناء وبين قوى سياسية لم تملك القرار السياسي المؤثر ايهما يملك الحظوظ في اكتساح الشارع العراقي ويستحوذ على ثقته علما ان المشاركين ينتمون لشتى التوجهات الاسلامية والعلمانية والليبرالية والمدنية من يحصل على اكثر عدد من المقاعد بناء على معطيات وحيثيات المرحلة السابقة والتي فشلت في خلق الاطمئنان للشعب العراقي

شوقي كريم حسن / روائي

تشكل الانتخابات التي تقام في شهر ايار الجاري خطا حاسما تضعه الجماهير صاحبة القرار الاول في الفصل بين ما حدث من انهيارات اخلاقية كبيرة ومخزية بدأت بالفساد وسرقة فكرة الوطن ومحو اركان المواطنه وصناعة هويات مسخ جديدة غير فاعلة اهمها الطائفة وطائفة الطائفة والعرقية وعرقية العرقية والهدر المخيف لثروات البلاد واهمال كل البنى التحتية الارتكازية وتقوية بنى الاخر الذي عمد الى دفع انصاره الى عدم الالتفات الى بناء الوطن. انحدرت انسانية الانسان العراق حتى وصلت الى الصفر.وغدت البلاد بفضل ساسته يحمل الرقم الاول في الفشل والعمالة والفساد والجريمة وبيع الضمائر. ماتت الصناعة الوطنية في القطاعين العام والخاص. وانهزمت الزراعة بشكل لم تسبقنا اليه دولة أخرى وباتت الصحة بكل مكوناتها مجرد وصف بعيد ومخجل.. الخط بين كل هذا الحاصل.. والمستقبل. الذي لابد ان يغاير هذا الحاضر وضعه الشعب ولابد من تنفيذه من قبله في انتخاباتنا القادمة بقوة وحزم وحسم والا ستبقى الاحزاب الاسلاموية وتوابعها مهيمنة على ادارة البلاد والفاعلة في تعميق الفشل. وخطوة التغيير الاولى تبدا من الوصول الى صندوق الاقتراع واختيار المرشح الوطني الامثل والاصلح والاهم وعدم الالتفات الى دعوات عدم المشاركة اذ انها تبقي كل شيء على ماهو عليه.. اعتماد دعوات المرجعية وقاعدتها المجرب لايجرب قوة عملية تساعدنا على عدم انتخاب من جربناه.. وعرفنا اكاذيبة والى ماذا قادت العباد والبلاد..

د.ازهار عبد الكريم الشيخلي / ناشطة في حقوق المراة

والانتخابات على الابواب تطرح الاسئلة عن القوائم الاوفر حظا ..وفي ظل مؤشرات مختلفة عما كانت عليه الانتخابات عام 2014..فهناك نصر قد تحقق على قوات داعش الارهابية ،تصاعد وتيرة المناداة بمكافحة الفساد ..وضرورة أيلاء الاهتمام الاكبر ببناء المدن المحررة، ورفع شعار المدنية في كل القوائم الانتخابية وتحالف اقصى اليمين مع اقصى اليسار .علينا ان نأخذ كل هذه المتغيرات بالحسبان ،من ناحية اخرى علينا ان لا نغفل تاثيرات التدخلات الاقليمية والعالمية واحتمال التزوير الذي يلقي بظله على تفكير الشارع العراقي العازف اصلا عن الانتخاب.مع ان هناك مؤشرات معينة تفيد بان الحكومة لديها خطة احترازية لتهيئة البيئة الامنة التي وعد بتا رئيس الوزراء السيد العبادي وكما اكدته مفوضية الانتخابات في بيانها الصادر قبل ايام قلائل .الذي شددت فيه على عقوبات التزوير او محاولاتها .نقف هنا لنتساءل، معطيات النصر ومكافحة الفساد هل ستمنح قائمة النصر المقاعد الاكثر عددا، لتاتي قائمة الفتح مستثمرة اسم رئيسها قائدا ومحررا . ولتراجع دولة القانون الى المرتبة الرابعة بعد القائمة الوطنية التي جمعت ثلاث توجهات مختلفة ،(النصر 45)-(الفتح30) و(الوطنية 28) و(دولة القانون 27) و(تحالف القرار العراقي25) و(سائرون 20) و(تحالف الحكمة 17) و(الاتحاد الوطني) و(حزب الحل 7)و(تحالف عرب كركوك 6) و(كوران 4) وبرأي ان الانشطار الذي حصل في حزب الدعوة والمجلس الاعلى عكس نتائج متذبذبة ويبقى هذا مجرد استبيان اولي ، ليس أكثر قد اعطى نتائج للبعض مبالغا فيها باعتقادي

د.كاظم المقدادي / اكاديمي

تراجع الاسلام السياسي لحساب التحالف المدني..

من خلال هذا المشهد الانتخابي الجديد والمزحوم بالتناقضات والمفاجآت.. يبرز المد المدني كاختيار جديد لناخبين كانوا اسرى لتضليل الزعامات الدينية التي كانت تعزف على الوتر الطائفي المقيت..ولَم تقدم لجمهورها سوى المزيد من الفضائح التي يشم منها رائحة الفساد .ومن علامات هذا التراجع..ان التيارات الدينية بدأت تستعير أشكال ومضامين انتخابية مدنية على مستوى الأشخاص والشعارات محاولة منها ارضاء الشارع العراقي..او كما قال السيد عمار الحكيم(تريدون وجوها جديدة.. لقد جئناكم بها وبأعداد كثيرة..).لكن ومع هذا التطور النوعي في اتجاهات بوصلة الانتخابات/ لا يزال الطريق صعبا امام الأحزاب المدنية..التي لم تقدم برنامجا سياسيا مقنعا..كما انها هي الاخرى تعاني من التشتت وضياع الفرص.وإذا وضعنا الخارطة الانتخابية تحت مجهر فاحص/ نجد ان هناك تغييرات جوهرية قد حدثت من تحالفات يكتنفها الذهول ومن شعارات يلفها الغموض.ومن هذه التحالفات (تحالف سائرون) المكون بين التيار الصدري والشيوعيون .الواقع..ان السيد مقتدى الصدر لم يكن راضيا على اداء كتلة الاحرار..ولهذا قرر منعهم عن الترشيح في هذه الانتخابات ..وذهب باتجاه قوة مدنية يسارية هي الحزب الشيوعي/ربما كان يريد التاكيد على نهج التغيير الذي تبناه منذ مدة.في المقابل لم يستطع السيد نوري المالكي من احداث نقلة نوعية في دولة القانون المتهمة أصلا في تبذير أموال الدولة والمسؤولة عن هزيمة الموصل ومجزرة سبايكر.تماما..يحصل في ائتلاف الوطنية/ الدكتور اياد علاوي ظل رهينا لخطاب سياسي غير مكتمل ولبرامج سياسية مبهمة..مع هذا نجح في استقطاب وجوه جديدة مثل السيد حسنين معلة مع هذا لابد من الاشارة الى (تحالف فتح) الذي نزل الى الساحة الانتخابية بثقل وغبار المعارك التي خاضها ضد الارهاب الداعشيفي حين قد يكون السيد حيدر العبادي الذي توج النصر لصالحه في معركته الانتخابية غير موفق في اختيار فاسدين بين صفوف مرشحي قائمته/ فالذي يحارب الفساد لايحاربه بالفاسدين..مع هذا فان سحر السلطة وسياسته المرنة والمتوازنة قد تمون سببا ليكون على راس القوائم الانتخابيةبقي لنا..ابرز التيارات المدنية وهو (التحالف المدني الديمقراطي) بشخصية د على الرفيعي وأيضا غسان العطية..اعتقد ان هذا التحالف المهم والمؤطر بكفاءات نزيهة ومهمة قد يشكل مفاجاة طيبة ..ان احسن توصيل دعايته الانتخابية

جمعة عبد مطلك / كاتب وباحث

في الطريق لاكتشاف المستقبل العراقي فان الاشكال الرئيس الذي يمثل نقدة البدء هو المنهج. باي المنهجيات او المعايير التي يمكن الاطمئنان الى يقينياتها نلجا لقراءة الخارطة السياسية العراقية الضاج بالمشفرات والإحالات على " اخر " متعدد .يمكن الاستناد ومن داخل التجربة العراقية الى عدة نقاط يمكن الاطمئنان اليها في قياس المدى الذي بلغته قدرات الجماعه العراقيه وهم يخوضون ملحمة الحياة الاخرى الجديده على نظمهم ومتعارفاتهم وصولا الى وعي وتخليق اقل القوانين الضرورية المطلوبة لعقلانية عراقية تستطيع وعي ذاتها ومستقبلها .

من هذه النقاط :

1 - مدى التراكم الذي حصل في الثقافة السياسية العراقية وهي من اهم مستويات العقلانية المطلوبة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية . المراقب المتشائم يعتقد ان التراكم ضعيف للغاية فالدورات البرلمانية تعمل بعكس قواعد العقلانية والتطور فكل دورة انتخابية تعتبر اقل اهمية وقدرة من سابقتها . فالتراكم هنا اصبح للاساليب الخطابية والاستثمار الطائفي والشخصنة المكثفة فلم يطل هذا التراكم عامل الانشداد للواجب والاخلاق الوطنيه ومساحة الجذب الضرورية لصيانة الحيز العام من التدهور والعوده الى مكونات ما قبل الدوله الحديثه.

2 - مديات الحرص على اداء المنظمات المستقلة مثل المفوضية العامة للانتخابات والبنك المركزي والهيئة العامة للنزاهة اذ ان الحرص على اداء واستقلالية هذه المنظمات هو البوصلة الاهم لمعرفة مدى وحدود العقلانية العراقية المرتبطة باخلاق سياسية تنتمي الى البداهات والبداهة هنا لا تعني اكثر من شروط العمل السياسي في دولة متحولة والتحول هنا عنيف ومزلزل اذ ان الخروج من ارث عشرات القرون من الاحادية والقطيعية والراسية الى الحرية والافقية والتنوع ليس سهلا وعلى الاخص في ظروف اغتراب لا تنفتح على الحداثة الساسيه و ليس بمستطاعها ايضا الاتصال بالاصلاحية الاسلامية . ان القوى المتشكلة عبر التاريخ العربي الاسلامي وفي العراق هي هذه القوى التلفيقية " ليست الوسطية " المرتبطة بالتصور والمنطق الشكلي والحال فان هذه المضامين النوعيهت ظلت تصارع من اجل اثبات استقلاليتها وقد نجحت بدرجات تقلصت باستمرار امام الاخفاقات بوجه الاتجاهات الجبهوية والحزبية المرتبطة بنيويا بارث الاحادية العراقية .

3 - الحاضن الاخر هو الثقافة السياسية فالشارع السياسي العراقي لما يزل مشككا ليس يقينيا وينفتح اكثر على الاحادية والقوة اكثر من قدرته على الانفتاح على اخلاق المواطنة " وهي اخلاق وليست شئيا اخر " رغم امتداداته المحوريه في الابنيه القانونيه والمؤسسيه . المفارقة هنا تسكن مفارقه تستحق الاشاره اليه ان الديموقراطيات الشعبوية في اواخر القرن التاسع عشر قد اشعلت لظى الحربين العالميتين وكان احد نتائج هذه الديموقراطيات هو هتلر والنازية وموسوليني والفاشية .

عدوية الهلالي / صحفية

مالم تحدث حالات تزوير في الانتخابات المقبلة كان يتم تهكير النظام الالكتروني واللجوء الى عملية الفرز اليدوي ، اعتقد ان حظوظ الكتل الكبرى ستكون متقاربة ولن تتميز احداها بالحصول على اغلبية الاصوات خاصة بعد أن تضمنت اغلب الكتل عناصر مدنية وليبرالية لابعاد تهمة التوجهات الدينية التي لم تعد سمة مرغوبة لدى الناخب العراقي بعد ان اثبتت الاحزاب الاسلامية فشلها في السنوات السابقة ..

أما في مايخص ثقة الناخب بالمرشحين فهي معدومة في حقيقة الأمربالنسبة للوجوه القديمة لكن من سيقصد صناديق الترشيح قد يجد نفسه منقادا تلقائيا الى الاختيار وفق الطائفة أو العشائرية لأن المشكلة للأسف في الناخب العراقي الذي لايريد الاستفادة من الدرس وليس في المرشح الذي يسلك كل الطرق للترويج لنفسه ولحزبه ..من هنا ، ينبغي على الناخب العراقي أن يضع امامه قوائم المرشحين من النواب السابقين ويفتش عن تاريخهم ومواقفهم ولايغفل النقاط السوداء وقصص الفساد التي تخللت فترة وجودهم في السلطة ، كما يستعرض سيرة المرشحين الجدد ويتعرف على تاريخهم واهدافهم من الترشيح ، واضعا نصب عينيه حقيقة وجود شخصيات وطنية وفاعلة وتحمل أهدافا حقيقية ورغبة صادقة في التغيير نحو عراق افضل ، وليس من العدل تجاهلها واختيار نفس الوجوه التي أثبتت التجارب قلة جدارتها في السلطة وزيادة كفاءتها في العمل من اجل مصالحها الشخصية فقط .

امير لطيف / محلل سياسي

ان تطرب لسماع اي لحن او ايقاع موسيقي امر لا يحتاج إلا الى ذائقة ولكن ان تشارك بعزف أيًا كان نوعه تحتاج الى الذائقة والثقافة الموسيقية علما وتجربة حتى تستطيع ان تطرب الاخرين او اقلها تكسبهم لسماعك وما يحدث اليوم في التشابك بين كثير من أطراف العملية السياسية بالعراق وانقسام كتلها حتى في البيت الواحد اضعف ثقة المواطن بهذه الكتل وبنفس الوقت عزز البناء الديمقراطي بتعدد الخيار امام الناخب العراقي بجعله يبحث عن التسلح بالثقافة والعلم وقد حظي بتجربة 14 عام لم يكن هناك الكثير من بعض تلك الاحزاب، فلدينا بهذه الدورة الانتخابية 329 مقعد تسعة منها كوتا الاقليات والباقي 320 مقعد ستتوزع على سبع كتل رئيسة وبعض النجاحات للأحزاب المدنية والديمقراطية والمتفرقة التي تسعى للحصول على مؤطى قدم مرة اخرى في مجلس النواب مع قساوة قانون الانتخاب ونظام سانت ليغو (7.1) عليهم، فبين الرهان على ما قدمه تحالف النصر والدكتور العبادي بالتمسك بمشروع العراق والحفاظ عليه بعيدا عن المحاور وجذب الاخرين لتقديم المساعدة والبقاء بطرف الحياد سيحظى بكثير من دعم الشارع وان اشكل عليه المتحزبون المتنافسون، وبنفس سلم المعزوفة وان اختلف بعض ايقاعاتها ستكون حظوظ تحالف الفتح بمسار تعزيز النصر بحربنا على الارهاب وكذا رغبتهم بالبقاء بالمعارضة ان لم يحظو بما يؤهلهم للدخول الى السلطة التنفيذية واللذان يمكن لهما ان يحصدا بين 50-70 مقعد كحد اقصى، ومنافسهم صاحب الكتلة الاضمن لقاعدتها الشعبية وهم التيار الصدري وتحالف سائرون والذي يمكن ان يحافظ على حضوره البرلماني بنفس العدد من المقاعد او اكثر بقليل والتي ستنحصر بين 30 و 40 مقعد، ومن ثم دولة القانون والذي يجتهد للحفاظ على حظوظه الانتخابية عالية بعيدا عن حلقة الصراع والتنافس بين باقي الكتل والذي لا يتجاوز عدد مقاعده بأحسن الاحوال بين 50- 60 مقعد ومن بعده ياتي تيار الحكمة وكذا تحالف الوطنية والتي قد لا تتجاوز عدد مقاعدهما 30 مقعد ويليه تحالف اسامة النجيفي ومن معه ستكون حظوظه قليلة وسط التشظي بالكتل والتحالفات السنية التي خسرت كثير من حضورها الشعبي بعد نكسة داعش الارهابي والتناحر فيما بينها ، وستحدو الكتل والاحزاب الكردية نتيجة الصراع الحزبي والرغبة بالاحتفاظ بالسلطة والتأييد الشعبي المنحسر ضمن قواعد انتشارهم والتي ستظهر قوائم واسماء منافسة جديدة مثل برهم صالح وسشوار عبد الواحد اضافة الى اسماء الاحزاب الخمسة الرئيسة وبكل الحسابات لن يتجاوز 15-20 باحسن الاحوال لان المواطن الكردي فقد ايمانه بتلك الاحزاب ولهذا سيقوم بمعاقبتها في هذه الانتخابات، وهذا الشكل من النتائج سينعكس كله على تشكيل الحكومةفيما بعد، فهل ستتمكن التحالفات من تجاوز تحديات واخطاء العملية السياسية بالعراق؟ والذي يكون اللاعب الرئيس بها وحاسم ضربة الجزاء في ساحة مصالحه هو المواطن العراقي ومدى قدرته على فهم برامج تلك الاحزاب والتحالفات حتى لا يبخس حقه وحق الشعب بدورة انتخابية قادمة تلبي حاجاته وحقوقه.

لطيف عبد سالم - باحث وكاتب

منْ المعلوم أنَ الممارسةَ الديمقراطية بحسب المفهوم الغربي، قد تكون عرضة إلى الإخفاق في تحقيق الحكم الرشيد؛ إذ ليس هناك ما يضمنَ إفراز العملية الانتخابية لمخرجات بمقدورها المساهمة في تشكيل حكومة وطنية رشيدة، حيث أنَ الكثيرَ من التجارب الانتخابية في البلدانِ الغربيَة كانت حصيلتها حكوماتَ أدخلت بلدانها في دوامة الأزمات الإقتصادية، الأمر الذي يجعلنا نتيقن منْ أنَ الشعبَ يُعَدَ اللاعبَ الرئيس والأساسَ في عملية التغيير المرتجى، ما يعني تَحمل الكيَانات والأحزاب السياسية الداعمة للتغيير، والرامية إلى خوضِ الانتخابات البرلمانية مسؤولية إنشاءِ قاعدة جماهيرية قادرة عَلَى التأثيرَ الإيجابيَ في مهمة الاصلاح السياسي والاقتصاديَ منْ خلالَ صناديقَ الاقتراع.

ليس بالأمرِ المفاجئ القول إنَ إجمالي عمل الكتلَ السياسية العراقية في المدة الماضية ساهم بتشتيت القرارِ السياسي، فضلاً عَنْ إجهاض الكثير منْ مشروعات الإصلاح و التوجهات الخاصَة بالتغيير؛ بالنظرِ لغياب الرؤى المتعلقة بإعداد البرامج التي منْ شأنها خدمة الشعب؛ نتيجة لسيادَة المنافسة عَلَى الزعامة والاستحواذ عَلَى مصادر السلطة، والتي انعكست بمظاهرِ عدة منْ بَيْنَها المناكفات والتشهير بالشريك الآخر ومحاولات التسقيط والتخوينَ بشتى السبل، مع العرضِ إنَ كُلَ منْ هذه الكيانات المتصارعَة يشكلَ جزءاً منْ المنظومةِ السياسية التي تدير البلاد

صباح محسن كاظم / ناقد وباحث

ثمة وعي جيد في المجتمع العراقي بعد عقد ونصف من التجربة الديموقراطية العراقية،التحولات،العنف،داعش وإفرازاتها،إنتصار الحشد المقدس وجيشنا المظفر،المناشدات اليومية بالمظاهراتوالمطالب السلمية بالحقوق والواجبات..

كل ذلك ومايحيط بالعراق من أحداث رفع منسوب الوعي بشكل إيجابي ..المرتجى بعد مناشدات المرجعية الرشيدة،والقوى الوطنية ،وكل الأحرار بعراق اليوم أن يختار الناخب من يجد لديه الحرص ..النزاهة..الإخلاص.. الوطنية ليمثل شعبنا بالبرلمان القادم لإن الإحباط من الواقع السياسي له نتائج سلبيه ..والتغيير يتم بالمطالبة بوصول كتل وأحزاب وشخصيات تنتمي للعراق وتعمل جاهدة لإصلاح الواقع الإقتصادي والإجتماعي ..

فالديون ترهق الميزانية العراقية ،وإنتشار البطالة يؤدي لتصدع الواقع الإجتماعي وتعطيل الطاقات،المرتجى وصول حكومة تعمل بكفاءة وتجانس وعدم تقاطع بين المكونات القومية ..والأمنية..

والسياسية هدف الجميع الوطن والمواطن هذا مايبغيه الناخب العراقي المتذمر والناقم من الإخفاقات وهو محق بمطالبه ،بلدان الصحراء التي تحاوره بنيت بعقد من السنين وبنصف ماهدر من ثروتنا!! السؤال الجوهري والبنيوي هل العراق قادر على تجاوز كبواته .

.أجيب:نعم لما يملكه من روح وطنية وثابة وعمق حضاري وفكري ومعرفي ..

إذا فرضت إرادة الناخبين نفسها بعيدا عن الحزبية والعشائرية المستقبل كفيل بالرقي والتقدم والإزدهار وعلى الكتل والأحزاب السعي نحو البرامج العلمية،والواقعية لتجاوز الكبوات،بعيدا عن المارب التي تهدر الثروات..

امير لطيف

ازهار عبد الكريم الشيخلي

الصحافة والديمقراطية

الصحافة في أي نظام ديمقراطي هي السلطة الرابعة الى جانب السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وهي سلطة المراقبة وتسليط الاضواء على الكثير مما يجب ان يراه ويسمعه المجتمع الذي لا يريد البعض ان يظهر على السطح..

كما انها لسان حال الشعب وسلاحه والمترجم عما يدور في عقله من افكار وما يختلج في ضميره من مشاعر وتطلعات اضافة الى انها المعبرعن شؤونه وشجونه في شتى المواقف وعلى مختلف الاتجاهات..

وبدون صحافة حرة قادرة على اداء رسالتها ودورها الناقد والفاحص والموجه لا يمكن ان يكون المجتمع ديمقراطيا حرا ولايمكن اعتبار الدولة التي لا توجد فيها صحافة حرة دولة ديمقراطية.

ولذلك فان حرية الصحافة ضمان لحرية الوطن والمواطن لأن (حرية الكلمة هي المقدمة الاولى للديمقراطية). كما قال القائدالمعلم جمال عبدالناصر..

إن بين الديمقراطية والصحافة علاقة وثيقة متداخلة اذ كلما كانت هناك حياة ديمقراطية سليمة ونظام ديمقراطي صحيح كانت هناك صحافة حرة مزدهرة قوية ومجتمع ديمقراطي متقدم..

وحيثما كان هناك نظام استبدادي قمعي لا تكون هناك صحافة حرة ولا تستطيع ان تكون الا صدى لذلك النظام الاستبدادي الذي لا يؤمن بالحرية والديمقراطية والتعددية السياسية..

ان حريةالصحافة في النظام الديمقراطي مصونة ومحترمة ومعترف بها على كافة الاصعدة ولها الحق الكامل في ممارسة حقوقها التي كفلها لها الدستور دون اي تدخل من قبل الدولة في شؤونها الخاصة لكي تتمكن من القيام بواجباتها بكل حرية ومسؤولية..

ان على الصحافة وشتى وسائل الاعلام الاخرى مسؤولية وطنية كبرى غاية في الاهمية والصعوبة خاصة ان المجتمع العراقي يمر الان في مرحلة تحول نحو تاسيس دولة ديمقراطية تصطدم بكثير من العوا ئق والعقبات ينبغي التصدي لها بوعي وحرص وانضباط عال يتسم بالروح الوطنية باعتبار ان الصحافة ووسائل الأعلام بمختلف.

مسمياتها قادرة على صنع راي عام ضاغط يستطيع ان يضبط ايقاع الحركة السياسية العامة ويوجهها لمصلحته ويمنعها من الجمود او التباطؤ في عملية التحول الديمقراطي ويساعدها على تقديم افضل ما لديها من افكاروتصورات ومنجزات تساعد على ترسيخ القيم والمبادئ الديمقراطية..ومن أجل تجذير عملية البناء الديمقراطي في العراق فان على الصحافة ان تقوم بمهمتها التاريخية المطلوبة على أكمل وجه من خلال تسليط الضوء على الجوانب الايجابية في عملية البناء تلك للمضي قدما في تشييد دولة القانون والمؤسسات والاحتكام للدستور ومنع احتكار السلطة من قبل اي طرف من اطراف العملية السياسية وتسهيل انتقالها سلميا عن طريق المشاركة الشعبية في الانتخابات..

وعلى الجانب الاخر فان المعلومات والحقائق المتعلقة بالامور السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تهم المواطنين يجب ان تكون في متناول يد الصحفي والاعلامي ولا يجوزحجبها عنه او منعه من الوصول اليها..

وفي المقابل فان المهنية في العمل الصحفي والاعلامي يجب ان تكون حاضرة من خلال عدم الأنحياز لطرف دون آخر أثناء ممارسة الصحفي لعمله وعدم النظر الى الأشياء والمواقف بمنظار حزبي أو فئوي او شخصي أو تحامل على أية جهة لأن الصحافة ملك عام وليست خاضعة للنزوات أو الرغبات..

ومثلما يسلط الصحفي الضوء على الأخطاء والبقع المظلمة أينما كانت فلا بد أن يشير وبنفس الهمة والقوة الى الأيجابيات والجوانب المضيئة في أي زمان ومكان..

إن دور الصحافة في تعميق الوعي الديمقراطي والتقاليد الديمقراطية في وطننا مهم وخطير وحيوي الى أبعد الحدود ونحن في ظل تحول نوعي تحكمه القوانين والأنظمة التي تؤمن بحرية الصحافة ولا تضع قيدا في معصمها او شرطيا يراقب فمها أو يقف بالمرصاد لكل كلمة حرة تصدر عنها لمنعها من الوصول الى عقول الاخرين.

حسن عاتي الطائي
بغداد

مفاهيم خاطئة عن أمن المعلومات

كثير ما نسمع بمصطلحات (أمن المعلومات) و (الأمن السيبراني) والكثير من الناس لا يفرق بينهما .

يعتقد بعض المستخدمين أن أمن المعلومات هو عملية تحصين البيانات الموجودة في جهاز الحاسوب ضد أي دخول غير مصرح له وحمايتها من السرقة او التلف او العبث والضياع .

إذا كانت هذه حماية المعلومات الموجودة في الحاسوب .

فما هي حماية المعلومات غير الرقمية المتوفرة والمتداولة ورقيا !؟

المعلومات متوفرة سابقا قبل ظهور الحاسوب فهل تعتقد أن هذه المعلومات لا تحتاج الى حماية سابقا وحاليا من التزوير على سبيل المثال لا الحصر !!!

تخيل عزيزي القارئ ماذا يمكن ان يحدث لو تم العبث بسجلات الاحوال الشخصية وتغيرت بياناتك وهي المرجع الاساسي لك ماذا يمكن ان يحدث لك ؟ .

من الاكيد ان هذه المعلومات الورقية بحاجة الى حماية وتأمين من اي عملية وصول غير مصرح به، لتجنب حدوث اي حالة تزوير او تلف او ضياع ...الخ

إذن عزيزي القارئ يتضح من هذا كله أن مصطلح أمن المعلومات تشمل أنواع المعلومات أيا كانت صيغتها ورقية وبعض الاحيان الرقمية من اي استخدام غير صحيح او وصول غير مصرح به كما ذكرنا في اعلاه .على عكس الأمن السيبراني أو أمن الفضاء الرقمي (الالكتروني) بسبب التطور الحاصل في تكنولوجيا والتقنية الحديثة وتعدد وسائل الاتصال الرقمي

وطرق نقل البيانات والمعلومات ظهرت الحاجة الى حماية هذه المعلومات والبيانات من عمليات التخريب والتلف او العبث بها،او وصولها الى الايدي الخطا قد يؤدي الى كارثة حقيقية بمعنى الكلمة .وهنا يأتي دور الامن السيبراني او أمن المعلومات الرقمي وهو العلم الذي يؤمن المعلومات المتداولة عبر الشبكات السلكية واللاسلكية وشبكة الانترنت من اي تهديد قد يحدق بها عن طريق خوارزميات تشفير معقدة وتحليل للخطر وصد اي هجوم على الحاسوب . معرفة الفرق بين المصطلحين اعلاه تعيرك الاهمية على مراجعة الاجراءات الاحترازية لحماية معلوماتك الورقية والرقمية وكيف تختار الطريقة الانسب لذلك ؟

□ رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات في كلية دجلة الجامعة
عبد المنعم عبد الواحد
بغداد